استراتيجية تعزيز التشغيل بالمغرب: الخيارات والحصيلة المحققة

Strategy for Enhancing Employment in Morocco: Options and Achieved Outcomes

حمزة الرندي، دكتور في الحقوق، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب

Hamza RONDI, PHD in Public Law, Abdelmalek Saadi University, Morocco

rondi.hamza@gmail.com

الملخص:

شكل تعزيز التشغيل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، وتستعرض هذه الورقة الجهود والتدابير المبذولة والمتخذة في هذا الإطار، والتي عملت فيها الدولة على وضع مجموعة من التدابير لتعزيز التشغيل، والمرتبطة بالخيارات الاستراتيجية، وأيضا من خلال توفير الدعم المالي للعديد من البرامج المحفزة للنهوض بالتشغيل، كما تعمل الورقة على تقييم مدى فعالية هذه التوجهات في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة وأثرها على سوق العمل، وتسلط الضوء على الحصيلة والتحديات التي تواجه هذه السياسات خاصة منها البنيوية والتنظيمية، ونسبة الشغل والبطالة وطنيا وجهويا وغيرها، وتقدم رؤية مستقبلية حول سبل وإجراءات تعزيز التشغيل بالمغرب.

كلمات مفتاحية: استراتيجية التشغيل، السياسات العمومية، المغرب، الشغل، ريادة الأعمال، سوق العمل.

Abstract:

Enhancing employment has been a cornerstone of Morocco's economic and social development, This paper examines the efforts and measures undertaken in this context, where the state has implemented a range of initiatives to promote employment, including strategic choices and the provision of financial support for numerous programs aimed at boosting employment, The paper also evaluates the effectiveness of these approaches in achieving the desired objectives and their impact on the labor market, It sheds light on the outcomes and challenges faced by these policies, particularly structural and organizational issues, as well as employment and unemployment rates at both national and regional levels.

Furthermore, it offers a forward-looking perspective on potential strategies and measures to further enhance employment in Morocco.

Keywords: Employment Strategy, Public Policies, Employment, Morocco, Entrepreneurship, Labor Market.

تقديم:

تعتبر قضية تعزيز التشغيل من التحديات الرئيسية التي تواجه مختلف الدول، وذلك لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وكذا نظرا لمساهمته في تحسين مناخ الأعمال وتسريع الدورة الاقتصادية، وخلق الرأسمال اللامادي وغيرها، حيث يشكل إنعاش الشغل المنتج الأساسي للرأسمال البشري ولحكامة سوق الشغل، ويعد من الرافعات الأساسية لضمان ظروف عيش لائقة للفئات الهشة ومكافحة الفقر والهشاشة بشكل مستدام.[1]

وبالنظر لأهمية التشغيل في المغرب، فقد تم الاهتمام بهذا المجال نظرا لتدخله في جميع الإصلاحات، حيث شكل تعزيزه أولوية استراتيجية وإحدى القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية خاصة في ظل تنزيل النموذج التنموي، ويعد من الأولويات التي تركز عليها مختلف السياسات سواء العامة أو العمومية وكذا القطاعية، وفي إطاره، تم وضع وتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات، سواء من خلال دعم القطاع الخاص وتسهيل الاستثمار أو من خلال دعم التشغيل العمومي والذاتي، وهناك قناعة جماعية مفادها أن النهوض بالتشغيل وطيد الصلة بدينامية النمو التي ترتهن هي بدورها بحجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية ونسبتها.[2]

وإنه وباعتبار مجال التشغيل هو مجال مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد عمل المغرب على دعم هذا المجال من خلال تنزيل العديد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والتي شكلت منطلقا مهما لخوض العديد من الفئات لتجربة الشغل، كما أنه تم دعم هذا المجال بتحفيزات وباعتمادات مالية مهمة حققت نتائج متفاوتة على جميع المستويات، وهو الأمر الذي يجعلنا في هذه الورقة العلمية، نعالج إشكالية أساسية تتعلق **بدراسة ماهية الخيارات والحصيلة المحققة من تجربة اهتمام المغرب بدعم وتحفيز استراتيجية تعزيز التشغيل؟**

وإنه لدراسة هذه الإشكالية الأساسية والإجابة عنها، سنعمل في هذه الورقة على تقسيم الموضوع إلى ثلاث مطالب أساسية:

المطلب الأول، سنتولى فيه دراسة الإطار الاستراتيجي لتعزيز التشغيل بالمغرب.

المطلب الثاني، سنعمل فيه على دراسة ضوابط ونتائج دعم مناصب وبرامج التشغيل بالمغرب.

وفي المطلب الثالث، سنعمل فيه على تحديد مخرجات وتحديات الاهتمام بتعزيز التشغيل بالمغرب.

---

[1]- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، مجلس المستشارين، يوليوز 2021، ص: 18.

[2]- إدريس الكراوي: "التنمية، نهاية نموذج؟"، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص: 57.

المطلب الأول: الإطار الاستراتيجي لتعزيز التشغيل بالمغرب

عمل المغرب على وضع استراتيجيات مختلفة ومتعدد للنهوض بمجال التشغيل، حيث شكلت إطارا لتقوية الترسانة القانونية والبنية المؤسساتية، ومكنت من دعم العديد من المبادرات الخاصة بالتحفيز على إنشاء المقاولات والتقليص من معدلات البطالة في علاقتها بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي حتم على السياسة العمومية الوطنية مواصلة وتسريع الإصلاحات المرتبطة بتحسين الإطار الماكرو–إقتصادي والقانوني والمؤسساتي للمقاولة وتطوير مقاربة جديدة لإنعاش التشغيل.[1]

وإنه وفي ظل هذا التوجه، تم وضع العديد من التوجهات الاستراتيجية المباشرة للتشغيل كانت أبرزها تلك التي إرتبطت بالفترة ما بين سنتي 2015–2025 والتي سنعمل على دراستها في (**الفقرة الأولى**)، على أن نتولى دراسة التوجهات الاستراتيجية المواكبة للنهوض بالتشغيل والتي زامنت التدخل المباشر وذلك في (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: التوجهات الاستراتيجية المباشرة للتشغيل (2015–2025)

لمواكبة مختلف الإصلاحات التي اهتمت بمجال تعزيز التشغيل والنهوض به، فقد عمل المغرب على وضع توجهات استراتيجية مباشرة تخص مجال التشغيل ودعمها، وذلك من أجل محاربة البطالة والتخفيف من مختلف تداعياتها المتعددة، ولعل في هذا التوجه تم العمل على تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة ما بين 2015–2025 (**أولا**)، وتم تنزيل مخطط النهوض بالتشغيل للفترة ما بين 2017–2021 (**ثانيا**)، وتم تعزيزها بالنموذج التنموي الجديد وبالبرنامج الحكومي (**ثالثا**).

أولا: تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015–2025 إلى جعل العمل في صلب الفعل العمومي، وذلك من خلال مقاربة شاملة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، والوقوف على كل التحديات والفئات المتضررة من البطالة، وغيرها من إكراهات التشغيل، وذلك عبر خلق مناصب شغل كافية ومرضية من حيث الجودة ومتطلبات سوق الشغل.[2]

وقد جاءت هذه الاستراتيجية في مرحلة كانت فيها مناصب الشغل وفرص الإدماج محدودة، وانطلقت عملية صياغتها بمجموعة من المشاورات واللقاءات مع مختلف الفاعلين، حيث تم إعداد تشخيص يهدف إلى تشكيل قاعدة معارف قوية حول التشغيل، تمكن من تحديد القضايا ذات الأولوية، وتم التركيز على ضرورة تجويد السياسة الوطنية للتشغيل، واستبدال التصور التقليدي الذي يحد من نطاق هذه وحكامتها، بمنهج جديد توسعي يأخذ بعين الاعتبار تماسك السياسات العمومية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال جعل التشغيل معيارا للتقارب.[3]

---

[1]– إدريس الكراوي: "إشكالية التشغيل، مقاربات وتوجهات"، مطبعة البيضاوي، الطبعة الأولى، 2014، ص: 30.

[2]– تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012–2021، مرجع سابق، ص: 18.

[3]– الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، www.miepeec.gov.ma

ويمكن اعتبار إن هذه الاستراتيجية، تمحورت حول هدف رئيسي يتعلق بإنعاش الشغل اللائق عبر تحقيق نمو كبير من حيث مناصب الشغل المنتجة والجيدة، والرفع من مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، وتعزيز المساواة والتقليص من الفوارق الترابية في مجال التشغيل، وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة محاور استراتيجية تتعلق بدعم خلق مناصب الشغل، وتثمين الرأسمال البشري، وتحسين نجاعة برامج التشغيل الذاتي وتعزيز الوساطة في التشغيل، وتطوير الحكامة في سوق الشغل،[1] وإن هذه الاستراتيجية تم تنزيلها بوضع تجربة المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل للفترة 2017-2021.

ثانيا: تنزيل تجربة المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (2017-2021)

يعتبر التخطيط الهادف للنهوض بالتشغيل، إحدى أهم الركائز الأساسية في بلورة سياسة عمومية خاصة لمجال الشغل والتشغيل، وإنه واعتبارا لهذه الأهمية، قامت الحكومة بوضع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 والذي جسد العديد من الأهداف، وأتخذت لتنزيله العديد من المبادرات وحقق العديد من النتائج.

أ- أهداف تجربة المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تم إعداد مخطط النهوض بالتشغيل 2017-2021، إستنادا إلى مقاربة تشاركية وتشاورية بمساهمة وإنخراط كافة الأطراف المعنية بمجال التشغيل بالمغرب، وقد إرتكز هذا المخطط في أهدافه على توفير الدعم لخلق مناصب الشغل، وتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة، وتحسين ظروف العمل، بغية إستيعاب أكبر عدد ممكن من الباحثين عن الشغل في إطار مناصب شغل جديدة تتوفر فيها كل عناصر وشروط العمل اللائق.[2]

كما هدف هذا المخطط، إلى تعزيز البعد الجهوي وتنويع برامج التشغيل بما فيها الموجهة لحاملي الشهادات والشباب والساكنة القروية والنساء في وضعية هشة والأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال تمكين الباحثين عن الشغل من آليات تسمح لهم بإكتساب المهارات الضرورية والسلوكيات المهنية المؤدية إلى الإدماج المهني، ودفع الشباب إلى تحمل المسؤولية في بناء مشاريعهم، وخلق دينامية مجتمعية للتضامن حول قضية التشغيل لمساهمة الجميع كل حسب تجربتهم وإستطاعتهم في الإدماج المهني.[3]

وقد توخى هذا المخطط، إلى تفعيل الإمكانات المتوقعة من مناصب التشغيل والتي تقدر بحوالي مليون و200 ألف وحدة، وإلى تحسين قابلية التشغيل لأزيد من مليون باحث عن العمل، ودعم التشغيل المأجور لفائدة أزيد من 500 ألف باحث عن

[1]- عرض وزير الشغل والإدماج المهني المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول التشغيل، مجلس المستشارين بتاريخ 30 مارس 2021.

[2]- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، مرجع سابق، ص: 24.

[3]- كلمة رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، بتاريخ 02 يوليوز 2018 حول موضوع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

الشغل، ومواكبة إحداث أزيد من 20 ألف وحدة إقتصادية صغيرة، مع هدف المحافظة على معدل النشاط فوق نسبة 46%، وقد تم وضع العديد من التدابير لتنزيل هذا المخطط.

ب– تدابير تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

لتنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل تم الاعتماد على البرنامج التنفيذي، والذي تضمن لأول مرة تفعيل اللجنة الوزارية للتشغيل، وتم وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل، وتم إطلاق برامج لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل، وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وأيضا مبادرات لإحداث فرص الشغل، وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم المقاولات المشغلة، وتقوية حماية الشغيلة.

وإن هذا البرنامج التنفيذي تضمن العديد من التدابير الهادفة إلى دعم إنشاء والمحافظة على المناصب، وإعداد الخريجين لسوق الشغل، وتحسين علاقات الشغل وظروف العمل، وتقليص المسافة بين الباحثين عن الشغل وفرص الإدماج المهني، وتحفيز المقاولات، ومواكبة ودعم كل حامل لمشروع مقاولاتي، وتدابير للتنزيل تتمثل في وضع منظومة للتشغيل على المستوى الجهوي، وتقريب الخدمات من المستفيدين وإطلاق برنامج لتأطير الباحثين عن شغل في إطار ميثاق الأجيال.

ومن أهم النتائج التي تم تحقيقها على مستوى هذا المخطط إلى نهاية سنة 2020، هو العمل على تنزيل بعض الإنجازات والمتمثلة في دعم إحداث حوالي 660 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين 2017-2019، وتحسين قابلية تشغيل أزيد من 770 ألف باحث عن شغل إلى متم 2020، وإدماج أزيد من 406 ألف باحث عن شغل إلى متم 2020، ومواكبة إحداث حوالي 13 ألف مقاولة إلى متم 2020، وتطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل بزيادة 10%.[1]

ثالثا: الخيارات المرتبطة بالنموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي

عمل النموذج التنموي الجديد على وضع العديد من الخيارات الاستراتيجية في مجالات مختلفة ومنها المتعلق بتعزيز التشغيل والنهوض به، حيث شكل خارطة الطريقة للعديد من المجالات والقطاعات الموفرة لفرص الشغل وخلق القيمة المضافة ولتطوير الاقتصاد، ولعل من بين ما أكد عليه هذا النموذج، هو أنه خص محورا استراتيجيا مهما متعلق بتوفير اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق قيمة مضافة ومناصب شغل ذات جودة.[2]

[1]– تقرير حول حصيل عمل الحكومة الخاص بالنهوض بالتشغيل، 2021، ص: 07.

[2]– التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، أبريل 2021، ص: 69.

وقد أكدت توصيات النموذج في هذا المحور، على ضرورة تنزيل بعض الخيارات الأساسية الاستراتيجية والمرتبطة بضرورة العمل على تأمين المبادرة المقاولاتية، وضرورة توجيه الفاعلين الاقتصاديين إلى الأنشطة المنتجة، والعمل على إحداث صدمة تنافسية، وإرساء إطار ماكرو–اقتصادي في خدمة التنمية، وضرورة إبراز الاقتصاد الاجتماعي كدعامة أساسية للتنمية كقطاع اقتصادي قائم الذات.[1]

وبالإضافة إلى هذا التوجه، فقد شكلت مختلف البرامج الحكومية منعطفا مهما لتعزيز التشغيل ومحاربة البطالة واعتبرت هذا المجال أولوية، وفي ذلك فقد أدرج البرنامج الحكومي 2021–2026 توقعاته حول التشغيل في محور تعلق بمواكبة التحول الاقتصادي الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع، والذي اعتبر التشغيل أحد التحديات الكبرى التي تعتزم الحكومة على مواجهتها وجعله في صلب أولوياتها ومعالجته في جوانبه القانونية والمؤسساتية والهيكلية والقطاعية، وقد تضمن هذا المحور، العديد من الخطوات المتعلقة بوضع إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد 19، وبتحول الاقتصاد الوطني من أجل مقاولة تنافسية ومنو قوي، وبخلق سياسات قطاعية طموحة من أجل فرص شغل لائقة ومنتجة، وكذا تضمن على العديد من الإجراءات العملية لتزيله، والبالغ عددها 13 إجراء.[2]

الأكيد إن التجربة الاستراتيجية المباشرة للاهتمام بمجال التشغيل، شكلت خارطة الطريق والأرضية للاهتمام بتوفير فرص الشغل، وإن هذا التوجه شكل هدفا ومحورا للعديد من السياسات في مجالات مختلفة أخرى، حيث إنه وبالموازاة مع هذه الاستراتيجية المباشرة، فالمغرب اهتم أيضا بمجال التشغيل من خلال العديد من التوجهات الاستراتيجية المواكبة.

الفقرة الثانية: التوجهات الاستراتيجية المواكبة للنهوض بالتشغيل

بالتزامن من التوجهات الاستراتيجية المباشرة لتعزيز التشغيل، عمل المغرب على النهوض بهذا المجال من خلال العديد من التوجهات الأخرى المواكبة والتي شكلت أهداف وإجراءات أساسية للعديد من المجالات والقطاعات، خاصة منها مجال تحسين مناخ الأعمال (**أولا**)، والاستراتيجيات والبرامج القطاعية (**ثانيا**)، وأيضا في فترة الأزمات والكوارث (**ثالثا**).

أولا: وضع سياسة لتحسين مجال ومناخ الأعمال

بالنظر إلى الترابط الكبير ما بين أهداف تحسين مجال ومناخ الأعمال وتوفير فرص الشغل، فقد عملت الدولة على وضع خارطة لتدبير وتحسين هذا المناخ وذلك خلال الفترة 2023–2026، حيث تستجيب هذه الخارطة لتنزيل التوجيهات الملكية السامية والتوصيات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، وللبرنامج الحكومي وللعديد من التوصيات من الهيئات المختصة وللأولويات الاقتصادية للدولة، كما تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، وذلك عبر جيل جديد من الإصلاحات.

[1]– نفس المرجع، ص: 71–90.

[2]– البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2021 –2026، ص: 53–70.

وترتكز هذه الخارطة بالأساس على برنامج عمل يرتكز على ثلاث دعائم تضم 10 أوراش، ودعامة أفقية تهدف إلى تكريس قيم الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد، حيث تهدف الدعامة الأولى والثانية إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال وإلى دعم التنافسية الوطنية،[1] وتهدف الدعامة الثالثة إلى تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال وللابتكار، من خلال وضع نظم لدعم المقاولات، وتشجيع الابتكار وأنشطة البحث وثقافة ريادة الأعمال، وتعزيز العرض في مجال التكوين وأداء الموارد البشرية،[2] وإن هذه الدعامة الأخيرة تشكل محورا مهما للتشغيل وتوفير فرص متعددة ومختلفة لتعزيزه، وهو ما يؤكد العلاقة الترابطية ما بين الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ومجال التشغيل.

ثانيا: مواكبة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لخيار تعزيز التشغيل

يشكل الاهتمام بمجال تعزيز التشغيل، محورا أساسيا في أهداف ومقتضيات العديد من البرامج والاستراتيجيات القطاعية، خاصة المتعلقة منها بالقطاعات الحيوية والنشيطة مثل الفلاحة والسياحة والصناعة وغيرها، وهو ما سنعمل على توضيحه بالأساس:

على المستوى الفلاحي، حيث إعتمد المغرب على الاستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2030-2020"، والتي اهتمت بركيزتين أساسيتين، من بينها الاهتمام بالتشغيل عبر تجسيد العناية بالعنصر البشري وتمكين 400 ألف أسرة جديدة من الولوج إلى الطبقة الوسطى الفلاحية، وإفراز جيل جديد من المقاولين الشباب، من خلال تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية، وتوفير فرص عمل لحوالي 350 ألف شاب.[3]

وعلى المستوى الصناعي، فقد وضع المغرب مخطط لتسريع التنمية الصناعية 2014-2020، والذي اهتم بمجموعة من الأهداف الهيكلية المتعلقة بالدعامات الأساسية لتوفير رؤية واضحة وطويلة المدى في المجالات الصناعية والخدمات، مع التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيات الحديثة،[4] وركز من خلالها على هدف هيكلي يتجلى في رفع سقف مناصب الشغل عبر خلق 500 ألف منصب شغل جديد خلال الفترة 2014-2020،[5] كما عرف المجال الصناعي تفعيل استراتيجية

[1]- خلاصة تقرير المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال حول موضوع "جيل جديد من الإصلاحات"، والمنعقدة بتاريخ 15 مارس 2023 بالرباط.

[2]- نفس المرجع.

[3]- تم إعطاء الإنطلاقة الرسمة لهذه الاستراتيجية، في العرض الذي قدمه وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أمام أنظار الملك محمد السادس بتاريخ 30 فبراير 2020.

[4]- مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، يونيو 2011، ص: 14.

[5]- مشروع نجاعة الأداء قطاع الصناعة والتجارة المرفق بمشروع قانون مالية 2024، ص: 06.

"صنع في المغرب"، والتي تهدف إلى تعزيز السيادة الصناعية للمغرب في أفق سنة 2026، وخلق 400 ألف فرصة عمل صناعية على الصعيد الوطني.[1]

وعلى المستوى السياحي، حيث وبالإضافة إلى الأهداف التي كانت محددة في الاستراتيجية السياحية لرؤية 2020 والمتمثلة في خلق 470 ألف منصب شغل جديد مباشر في مجموع التراب الوطني من أجل توظيف قرابة مليون مغربي بنهاية العشرية، فإن خارطة الطريق لقطاع السياحة للفترة ما بين 2023-2026، أكدت أن من بين أهدافها هو تعزيز الرأسمال البشري، عبر وضع إطار جذاب للتكوين وتدبير الموارد البشرية، من أجل الارتقاء بجودة القطاع وإعطاء أفاق مهنية أفضل للشباب، وإن هذه الخارطة تعتزم توفير 200 ألف فرصة شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة بحلول سنة 2026.[2]

وإن هذا التوجه القطاعي للاهتمام بتوفير مناصب الشغل، فقد ساهم في سنة 2023 من خلال قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في خلق حوالي 202 ألف منصب شغل بنسبة 48.3% من عدد المشتغلين، وفي قطاع البناء والأشغال العامة في خلق 19 ألف منصب شغل، وفي قطاع الخدمات بفي خلق حوالي 15 ألف منصب، وقطاع الصناعة بما فيها الحرف بحوالي 7 ألاف منصب.[3]

كما يمكن اعتباره هذا التوجه، يعد من المحاور والأهداف الأساسية التي تسعا إلى تحقيقها مختلف السياسات، ليس فقط على مستوى هذه المجالات التي تم الإشارة إليها، وإنما أيضا في العديد من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية الأخرى في الطاقة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي مجال التنمية المستدامة وغيرها، وحتى في الفترات التدبيرية المرحلية لمواجهة الأزمات والكوارث.

ثالثا: إعداد سياسة مرحلية للتشغيل لمواجهة الأزمات والكوارث

إن الأزمات والتقلبات الطارئة التي تحصل على المستوى الدولي والوطني، لا شك أنها تؤثر على مجال التشغيل وعلى أسواق العمل،[4] وإن الحديث على التأثيرات والتداعيات السلبية التي واكبت بالأخص جائحة كوفيد 19، فقد أثرت على هذا المجال وعلى

[1]- جواب رئيس الحكومة حول السؤال المتعلق بموضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل"، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، مجلس المستشارين، بتاريخ 10 ماي 2022.

[2]- مشروع نجاعة الأداء لقطاع السياحة، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص: 05.

[3]- هذه المعطيات والأرقام مأخوذة من النشرات الإحصائية الفصل التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، للمزيد أنظر الموقع الرسمي للمندوبية، www.hcp.ma، وكذا أنظر التقرير:

- Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2023, haut-commissariat au plan.

[4]- Greg J. Bamber, Fang Lee Cooke, Virginia Doellgast and Chris F. Wright: "International and Comparative Employment Relations: Global Crises and Institutional Responses", 7th Edition, Published by SAGE, 2021.

قدرة المقاولة في تنفيذ إلتزاماتها وغيرها، وإن الدولة ومواكبة لهذه المتغيرات الطارئة والمرحلية فقد عملت تحت القيادة الملكية وبتعليماته السامية، على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستعجالية للحفاظ على مناصب الشغل خلال الجائحة، ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي.

وقد تمثلت أولى تدابير الدعم، في إحداث الصندوق الخاص بتدبير فيروس كوفيد 19، وذلك لتغطية النفقات الاستثنائية المترتبة عن تدخلات الدولة لتخفيف الأزمة، وتم إحداث لجنة لليقظة الاقتصادية عهد إليها بتتبع الوضع الاقتصادي وبتحديد التدابير الملائمة لمواكبة القطاعات المتضررة، كما تم إطلاق خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وإطلاق مشروع تعميم التغطية الاجتماعية.[1]

وإنه بالأساس خلال هذه الفترة، وضعت الدولة العديد من التدابير قصد الحفاظ على التشغيل، حيث تم تخصيص تعويض شهري للعاملين بالمقاولات في وضعية صعبة، وتم الاستفادة من استرجاع مصاريف التأمين الاجباري عن المرض ومن التعويضات العائلية، وتخفيف تكاليف المقاولات التي تواجه صعوبات من خلال تعليق أداء المساهمات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتم دعم الولوج للقروض البنكية، وتوسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب، وغيرها.[2]

وبالإضافة إلى ذلك، تم تكريس آليات جديدة للتمويل،[3] عبر دعم الخزينة للمقاولات، وذلك لتسريع وتيرة أداء المستحقات لفائدة المقاولات، والتي تجلت أساسا في:

- **منتوج ضمان أوكسيجين**، وهدف إلى تعبئة موارد التمويل لفائدة المقاولات التي تضررت خزينها، حيث استفادت 49.360 مقاولة من منح السحب على المكشوف الاستثنائي بقيمة تبلغ 17.66 مليار درهم مضمونة في حدود 16.75 مليار درهم.

- **ضمان إقلاع واقلاع المقاولات الصغيرة جدا**، حيث هدف هذان المنتوجان إلى مواكبة إنعاش نشاط المقاولات عبر ضمان القروض المخصصة لتمويل احتياجات الخزينة، وهي قروض واجبة السداد على مدى سبع سنوات مع فترة مؤجلة الاسترداد محددة في سنتين.

- **وضمان المقاولين الذاتيين كوفيد 19**، واستفاد من هذا المنتوج إلى غاية 31 يوليوز 2020 حوالي 3.210 مقاولا ذاتيا بحجم قروض بنكية بلغت حوالي 37.43 مليون درهم.

[1]- وذلك بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، وكذا الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

[2]- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، مرجع سابق، ص: 27-29.

[3]- للمزيد أكثر أنظر: مذكرة تقديم مشروع قانون مالية 2021، ص: 11-13، ومذكرة تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020، ص: 09-11.

ومن خلال ما سبق، فالأكيد إن حرص الدولة على اعتماد إطار استراتيجي لتعزيز التشغيل، فقد شكل محطة مهمة في خلق فرص الشغل ومحاربة البطالة، حيث أن هذا التصور اعتبر خارطة طريق وشكل أساس لوضع العديد من الضوابط لدعم مناصب وبرامج التشغيل بالمغرب، والتي حققت العديد من النتائج، والتي سنعمل على تحليلها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ضوابط ونتائج دعم مناصب وبرامج التشغيل بالمغرب

يعد التوظيف والتشغيل مرتكز مهم في تحسين منظومة الارتقاء والتطور الاجتماعي، ويعد معيار أساسي في قياس معدلات التنمية، وتم الاهتمام به ومحاولة التخفيف من معدلات البطالة التي أصبح يطلق عليه بالمسألة الاجتماعية،[1] من خلال تنزيل استراتيجية التشغيل وتقوية القدرة على الحصول على الشغل، تم دعم هذا المجال من خلال العديد من الخطوات التدبيرية والتي حققت العديد من النتائج، وهو ما سنعمل على تحليله من خلال دراسة دعم حجم المناصب المالية العمومية المحدثة (**الفقرة الأولى**)، وكذا دراسة ضوابط ونتائج تقوية الدعم للنهوض ببرامج التشغيل (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: دعم حجم المناصب المالية العمومية المحدثة

شكل العمل بالقطاع العام هدفا أساسيا عند مختلف خريجي الجامعات والمعاهد وأصحاب الشواهد، وإن ضرورة اللجوء لهذا القطاع نابع في الغالب مما يوفره من استقرار مالي وأجر شهري قار وبعض الضمانات المرتبطة بالحقوق الصحية والتقاعد، حتى أن معدل البطالة وإجراءات التخفيف منها يقاس عند بعض الشباب، بحجم المناصب المالية للتوظيف والتي تخصصها الدولة بموجب قوانين المالية.

وقد عرفت المناصب المالية المحدثة وتدبير التشغيل العمومي، تطورا مهما ساير التحولات التي عرفتها الإدارة المغربية، وساير أيضا الظرفية الاقتصادية والمالية والاجتماعية بل وحتى السياسية،[2] بحيث أن القطاع العام وبالأخص القطاعات الوزارية والمؤسسات الإدارية التي تحدد مناصبها المالية بموجب قوانين المالية، ومن خلال دراسة لعدد هذه المناصب ابتداء من سنة 2001 إلى سنة 2024، نجد أن مجموعها بلغ 454 ألف و496 منصب مقسمة وفقا للمبيان التالي.

[1]- Robert Castel: "les métamorphoses de la question social, une chronique du salariat", paris, fayard, 1995.

[2]- المكي السراجي: "قانون المناصب المالية"، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الثانية 2020، ص: 12.

رسم بياني 01: تطور عدد المناصب المحدثة في قوانين المالية ما بين 2001–2024

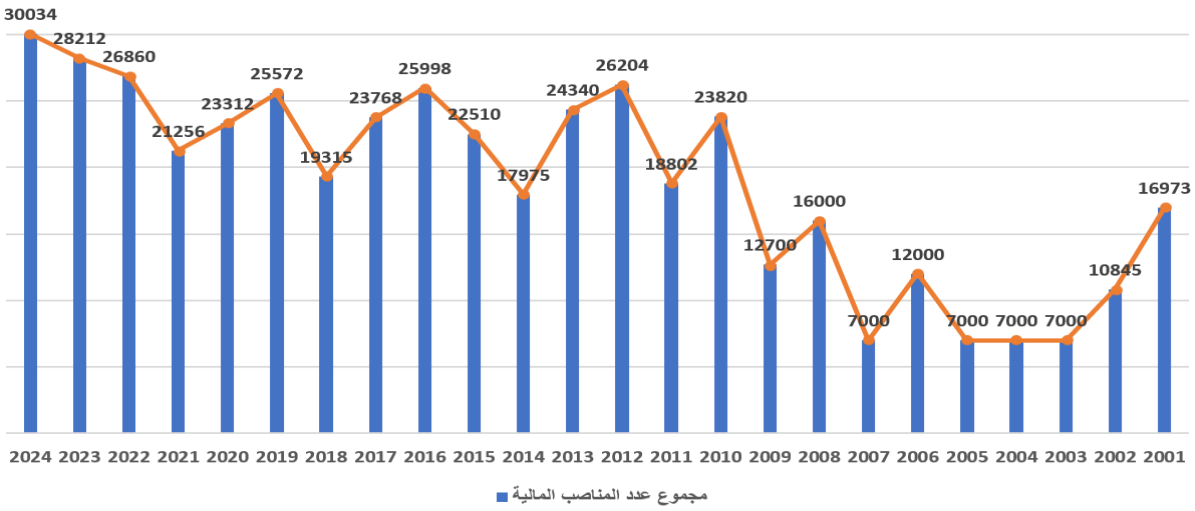

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من تحليل قوانين مالية السنة من 2001 إلى 2024

يلاحظ من خلال هذا الرسم البياني، أن قوانين مالية السنة عملت على الرفع من المناصب المالية لتوفير فرص الشغل وللتخفيف من معدلات البطالة، حيث انتقل عدد المناصب المالية المحدثة من 16.973 منصب خلال سنة 2001 إلى 18.802 سنة 2011، ثم إلى 23.312 في قانون المالية لسنة 2020، وصولا إلى عدد قياسي خلال السنوات الأخيرة 2022–2023–2024 بعدد على التوالي انتقل من 26860، 28212، 30034 منصب مالي.

وبالرغم من أهمية وعدد هذه المناصب المحدثة ومساهماتها التنموية، إلا أن هذا العدد يبقى ضعيف بالمقارنة مع حجم الأفواج المتخرجة سنويا من مختلف المعاهد والجامعات، ويبقى محط نقاش حول هل بالفعل يتم شغل هذه المناصب من طرف القطاعات فعلا أم لا؟ لأنه سنويا يتم إلغاء مجموعة من المناصب المالية لعدد من القطاعات والإدارات وذلك لعدم إجراء مباريات بخصوصها، أو لإلغائها بسبب عدم التأشير الذي في آخر شهر يونيو، أو لعدم الالتحاق خاصة لدى بعض الفئات مثل فئات المهندسين والأطباء وغيرها من الأسباب، وإن اهتمام الدولة بالتشغيل تجلى أيضا من خلال دعم العديد من البرامج.

الفقرة الثانية: تقوية الدعم للنهوض ببرامج التشغيل

عملت الدولة على تقوية الدعم للعديد من البرامج المواكبة لتعزيز التشغيل والنهوض به، والتي منها برنامج التشغيل الذاتي، تأهيل وتحفيز وإدماج وبرنامج مقاولتي ثم برنامج أوراش،[1] وإن هذه البرنامج خصصت لها اعتمادات مالية مهمة وراكمتها سياسات

[1]– تم أخذ بعض المعطيات بخصوص هذه البرامج من الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، مرجع سابق.

مختلفة لإنجاحها، وحققت نتائج مهمة على مستوى الاستفادة، وهو ما يجعلنا ندرس أهداف ونتائج الاهتمام ببرامج التأهيل والإدماج والتحفيز والتشغيل الذاتي (**أولا**)، وكذا البرامج الأخرى المواكبة لدعم التشغيل (**ثانيا**).

أولا: أهداف ونتائج الاهتمام ببرامج التأهيل والإدماج والتحفيز والتشغيل الذاتي

اهتمت الدولة بتنزيل العديد من البرامج التي تهدف إلى دعم وتحفيز التشغيل خاصة منها برامج التأهيل والإدماج والتحفيز، حيث وضعت العديد من الضوابط للاستفادة منها، وإنه خلال مدة تنزيلها حققت العديد من النتائج والتي سنعمل على إبرازها من خلال بالأساس:

- **بالنسبة لبرنامج تأهيل**

يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل حاملي الشهادات، وذلك عبر إكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، وملاءمة كفاءاتهم مع الحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات، ويتضمن البرنامج ثلاثة أنواع من التكوينات، التكوين التعاقدي من أجل التشغيل، التكوين التأهيلي، والتكوين لفائدة القطاعات الواعدة والذي يخص العديد من القطاع مثل ترحيل الخدمات وقطاع السيارات وقطاع الطيران.

وقد مكن هذا البرنامج، من تحسين قابلية التشغيل لفائدة العديد من الباحثين عن الشغل، من خلال استفادتهم من دورات تدريبية لتسهيل اندماجهم في سوق العمل، حيث استفاد من هذا البرامج 43.937 مستفيد خلال الفترة ما بين 2014-2016،[1] وعدد 80.455 مستفيد خلال الفترة ما بين 2017-2020، وعدد 57.881 مستفيد خلال الفترة ما بين 2021-2023.

ويعد دعم التكوين في القطاعات الواعدة من أبرز تكوينات هذا البرنامج، حيث خلال الفترة ما بين 2014-2023 بلغ عدد المستفيدين من هذا التكوين 108.368 مستفيد، بالمقابل بلغ عدد المستفيدين من التكوين التعاقدي 49.339 مستفيد، وعدد المستفيدين من التكوين التأهيلي 24.566 مستفيد، ويبين الجدول التالي عدد المستفيدين من برنامج تأهيل.

[1]- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2018، ص: 101.

جدول 01: عدد المستفيدين من برنامج تأهيل خلال الفترة ما بين 2014-2023

السنوات/ طبيعة التكوين	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التكوين التعاقدي	2.138	2.138	3.986	3.752	3.010	6.647	2.880	7.073	3.695	14.020
التكوين التأهيلي	1.852	1.945	2.793	2.856	2.502	2.948	4.699	2.947	1.331	693
دعم التكوين في القطاعات الواعدة	12.798	8.892	7.395	8.817	12.856	17.574	11.914	10.768	8.587	8.767
مجموع برنامج تأهيل	16.788	12.975	14.174	15.425	18.368	27.169	19.493	20.788	13.613	23.480

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من تحليل تقارير الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية

- **على مستوى برنامج إدماج**

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين قابلية تشغيل طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات عبر اكتساب مؤهلات مهنية وتجربة أولية بالمقاولة، تساعدهم على الاندماج في الحياة العملية وإلى تنمية الموارد البشرية للمقاولة وتحسين تأطيرها،[1] ويستهدف هذا البرنامج بالأساس، حاملي شهادة التعليم العالي أو بكالوريا التعليم الثانوي أو ما يعادلهما أو دبلوم التكوين المهني.[2]

وقد مكن تفعيل هذا البرنامج خلال الفترة ما بين سنتي 2014-2023، من مواكبة تشغيل واستفادة حوالي 916 ألف 715 باحث عن شغل، حيث انتقل عدد المستفيدين من 63.143 مستفيد خلال سنة 2014، إلى عدد 108.800 مستفيد خلال سنة 2019، ليعرف إرتفاعا مهما خلال سنتي 2022 و2023 بعدد مستفيدين بلغ على التوالي 114.236 مستفيد و119.863 مستفيد من بينهم 15.462 مستفيد في إطار التشغيل بالخارج،[3] ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة ما بين 2014-2023.

[1]- ظهير شريف رقم 1.93.16 صادر في 23 مارس 1993، المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، ج.ر عدد 4195 الصادرة بتاريخ 24 مارس 1993، كما وقع تغييره وتتميمه بواسطة القانون 13.98 والقانون رقم 39.06 والقانون رقم 101.14.

[2]- للمزيد أنظر تقرير عن الدراسة الإستقصائية للمستفيدين من برنامج إدماج الذي تم إعدادها من طرف قطاع التشغيل:

-Enquête auprès des bénéficiaires du programme IDMAJ, rapport d'analyse, juin 2011.

[3]- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2025، ص: 44.

رسم بياني 02: تطور عدد المستفيدين من برنامج إدماج خلال الفترة ما بين 2014-2023

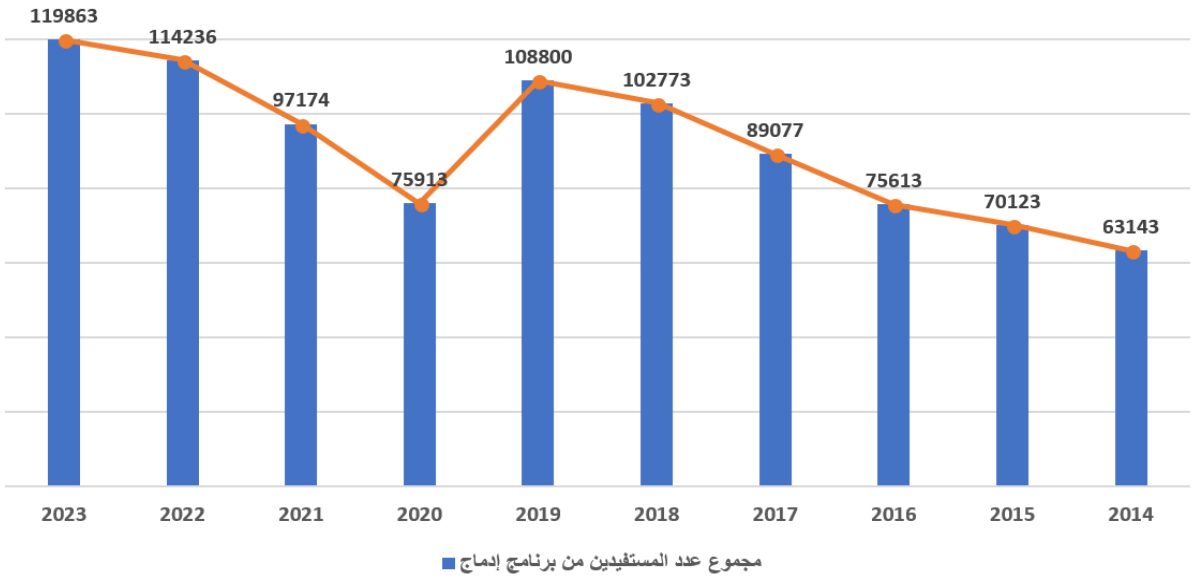

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من تحليل تقارير الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية

- **بالنسبة لبرنامج تحفيز**

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التشغيل عبر تمكين المقاولات حديثة التأسيس، من توظيف الباحثين عن الشغل في إطار عقود غير محددة المدة، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج حوالي 84.284 مستفيد خلال الفترة ما بين 2016-2023، حيث تطور عدد المستفيدين من 2235 سنة 2016 إلى 9979 مستفيد سنة 2020، ليبغ عدد مهم بحوالي 18.639 مستفيد سنة 2023، ويوضح الرسم البياني التالي عدد المستفيدين من برنامج تحفيز خلال الفترة ما بين 2016-2023.

رسم بياني 03: تطور عدد المستفيدين من برنامج تحفيز خلال الفترة ما بين 2016-2023

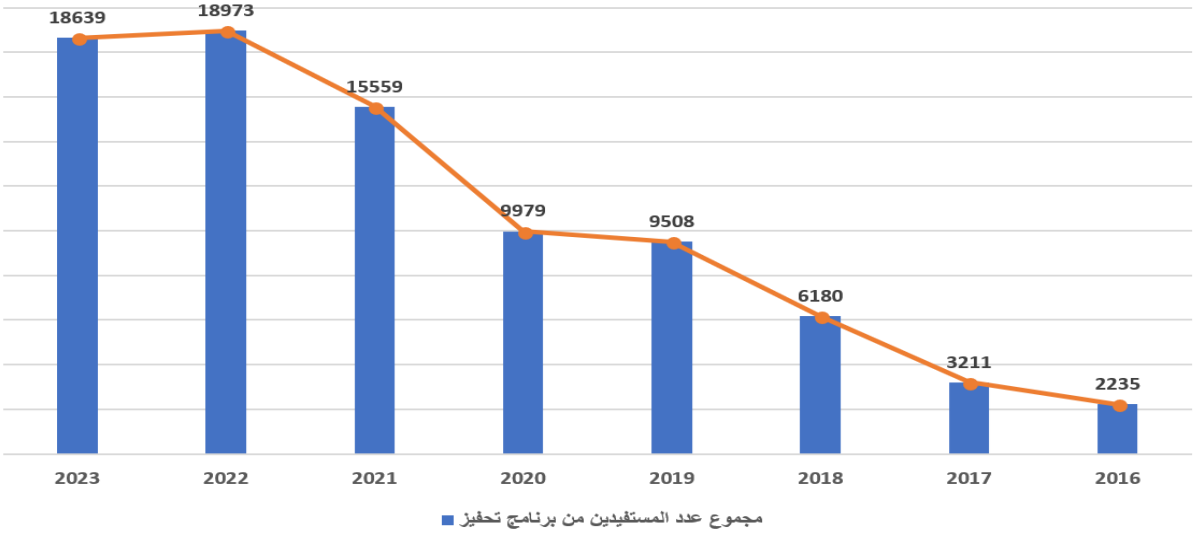

المصدر: عمل شخصي انطلاقا من تحليل تقارير الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية

وقد طورت الحكومة سنة 2018 هذا النظام، باتخاذ مجموعة من التدابير المتمثلة في الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا، وإلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب، واستفادة المقاولة خلال مدة 24 شهرا وفي حدود 5 مستخدمين من تكفل الدولة لحصة المشغل المتعلقة بالإشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعفاء الراتب الشهري الصافي من الضريبة على الدخل في حدود 10 ألاف درهم، ودعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الإلتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة في حدود أجر 10 ألاف درهم شهريا.[1]

[1]- تقرير حول حصيل عمل الحكومة الخاص بالنهوض بالتشغيل، 2021، ص: 08.

وكذلك، ومن أجل إنعاش سوق الشغل وتشجيع وتحفيز الشركات على توظيف الشباب العاطلين عن العمل، فقد نص قانون المالية 2021 على الإعفاء من الضريبة على الدخل لرواتب العمال والأجراء لمدة 36 شهرا، وللشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، والذين تم توظيفهم لأول مرة بعقد غير محدد الأجل، وذلك في جميع المقاولات بغض النظر عن تاريخ إنشائها.[1]

وتجدر الإشارة على أن هذه البرامج الثلاثة (إدماج، وتأهيل، وتحفيز)،[2] الموجهة لتعزيز التشغيل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات، يتم تمويلها أساسا من صندوق النهوض بتشغيل الشباب، والذي تم إحداثه سنة 1994 بغية تحديد ظروف منح قروض لفائدة بعض المقاولين الشباب وتمويل عمليات ترمي إلى إدماجهم في الحياة العملية، حيث تولت مختلف توجهات الإنفاق إلى دعم هذا الصندوق ومواصلة تنفيذ مختلف برامج إنعاش الشغل خاصة في إطار استراتيجية لتشغيل 2015-2025.

وقد بلغت نفقات هذا الصندوق خلال سنة 2023 مبلغ مالي قدره 1578 مليون درهم،[3] مقابل مبلغ 2281 مليون درهم سنة 2022، ومبلغ 639 مليون درهم سنة 2021،[4] وهي نفقات مالية مهمة تطورت بشكل كبير مقارنة بالفترة خلال سنة 2020 والتي بلغت فيها نفقات الصندوق مبلغ 420 مليون درهم، ومبلغ 412 مليون درهم خلال سنة 2019، ومبلغ 413 مليون درهم خلال سنة 2018،[5] مقابل نفقات بلغت 404 مليون درهم سنة 2014.

- **بالنسبة لبرنامج دعم وتشجيع التشغيل الذاتي**

فإن هذا البرنامج، يهدف بالأساس إلى تقوية جانب التشغيل من طرفيه المشغل والخريجين، حيث بالنسبة للمشغل يهدف إلى تطوير الموارد البشرية بالمقاولة وتحسين تأطيرها من خلال توظيف الشباب الحاصل على شواهد، من أجل إدماجها دون الحاجة إلى تحمل عبء تكاليف أجرية ثقيلة، وبالنسبة للخريجين الشباب يهدف إلى الرفع من قابلية التشغيل من خلال إكتساب مهارات مهنية جديدة، لا سيما من خلال تجربة أولى داخل المقاولة.[6]

وقد انتقل عدد المستفيدين من دعم ومواكبة هذا البرنامج، من 1904 مستفيد سنة 2016، إلى 2425 سنة 2017، و2785 سنة 2018، وعدد 4806 سنة 2019، ثم عدد 6864 سنة 2020، غير أن هذا البرنامج عرف مجموعة من

[1]- قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.90 الصادر بتاريخ (16 ديسمبر 2020)، ج.ر عدد 6944 مكرر الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2020.

[2]- يمكن الإشارة أنه تم طرح برنامج جديد خلال سنة 2022، وهو برنامج فرصة لدعم المبادرات الفردية بدون شروط مسبقة، بقرض شرف يصل إلى 100.000 درهم، يسدد على مدى أقصاه 10 سنوات، ضمنه دعم بقيمة 10.000 درهم، لمواكبة 10.000 من حاملي المشاريع والأفكار.

[3]- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2025، ص: 43.

[4]- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص: 40.

[5]- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2021، ص: 66.

[6]- الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، www.miepeec.gov.ma

الصعوبات تتمثلت في ضعف الفكر المقاولتي لدى حاملي المشاريع وصعوبات الحصول على التمويل البنكي، وغياب الدعم والتتبع البعدي لإنشاء المقاولة.[1]

وإنه من أجل تجاوز بعض النقائص التي كان يعرفها هذا البرنامج، تم إدخال عليه بعض التحسينات، وذلك من خلال توسيع قاعدة المستفيدين، عبر تقديم بعض الخدمات لبعض الفئات خاصة منهم حاملي المشاريع خاصة منهم النساء في وضعية هشاشة والأشخاص المعاقين، ولفائدة الأشخاص غير حاملي الشهادات أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض، وللمهاجرون في وضعية قانونية وللمغاربة المرشحون للهجرة الاقتصادية، وتم وضع آليات للحماية والتحفيز من خلال إحداث نظام جبائي خاص ووضع آليات للاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع قاعدة المستفدين من الخدمات والضمان الاجتماعي لفائدة حاملي الشواهد ودعم نظام المقاولات.

ثانيا: ضوابط ونتائج الاهتمام بالبرامج الأخرى المواكبة لدعم التشغيل

بالإضافة إلى البرامج الأربع التي تم الإشارة إليها، فإن الدولة عملت كذلك على النهوض بمجال التشغيل من خلال وضع العديد من التدابير والإجراءات الأخرى المواكبة وذلك من خلال بالأساس:

- **دعم المبادرة المقاولاتية**

يهدف البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، إلى تمكين أكبر عدد من الشباب حاملي المشاريع والمنتمين لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية لإطلاق مشاريعهم وتقديم الدعم لهم لضمان أكبر نسبة من النجاح، وإن هذا البرنامج استهدف بالأساس فئات المقاولون الذاتيون والشباب حاملي الشواهد والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة، والقطاع غير المهيكل والمقاولات الصغيرة المصدرة نحو إفريقيا.

وإنه ولتنفيذ هذا البرنامج، فقد تم إحداث صندوق خاص بدعم تمويل المبادرة المقاولاتية،[2] حيث بلغت نفقاته المالية مبلغ 2226.19 مليون درهم سنة 2023، مقابل 1202.70 مليون درهم سنة 2022 ومبلغ 880 مليون درهم سنة 2021 ومبلغ 1000 مليون درهم سنة 2020[3] وإن هذا البرنامج خصص له غلاف مالي قدره 8 ملايير درهم سنة 2020، بحيث

[1]- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، مرجع سابق، ص: 39-40.

[2]- الصندوق الخاص بدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، والذي تم إحداثه بموجب المادة 15 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.125 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019)، ج.ر عدد 6836 الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2019.

[3]- معطيات مأخوذة من تقارير الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2025، ص: 51-52، والمرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص: 50، والمرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2023، ص: 52.

ساهمت فيه ميزانية الدولة بمبلغ 3 مليار درهم، والقطاع البنكي بمبلغ 3 مليار درهم، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 2 مليار درهم لدعم العالم القروي.

وقد تم تنزيل الجانب التمويلي لهذا البرنامج، بفضل تفعيل العديد من منتوجات الضمان المقدمة من طرف الشركة الوطنية للضمان، والتي تتعلق بالأساس، بضمان انطلاق والذي يستهدف المقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا، وضمان انطلاق المستثمر القروي ويستهدف المزارعين الصغار والشركات الصغيرة جدا وحاملي المشاريع والمقاولين الذاتيين بالعالم القروي، وضمان انطلاق المقاولات الصغيرة جدا، وهو منتوج تمويل على شكل قرض يسدد بعد أجل يصل إلى 5 سنوات بدون فائدة أو ضمانات يستهدف المقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا.[1]

وقد بلغ عدد القروض الممنوحة في ظل هذا البرنامج في إطار مخصصات انطلاق المقاولات الصغيرة جدا، حوالي 6.660 قرضا إلى حدود متم شهر يونيو 2024 بمبلغ 190.6 مليون درهم، وبالنسبة لمخصصات انطلاقة وإلى حدود 30 يونيو 2024، فقد بلغت قرابة 42.570 قرضا، بما يعادل 10 ملايير درهم وبحجم إلتزام يقدر بمبلغ 8 مليار درهم، وهو ما مكن 33.900 مقاولة مستفيدة من خلق أكثر من 124.400 منصب شغل، في حين بلغ إلى حدود 30 يونيو 2022 قرابة 48.913 قرضا، باعتمادات مالية تجاوزت 7.9 مليار درهم، مكنت من استفادت 29.483 مقاولة والتي عملت على خلق أكثر من 101.638 منصب شغل.[2]

- **تنزيل برنامج أوراش**

هدف بالأساس هذا البرنامج إلى خلق 250 ألف منصب شغل مباشر،[3] وذلك بشكل مؤقت لحوالي مدة 6 أشهر في المتوسط خلال سنتي 2022 و2023، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره مبلغ 2.25 مليار درهم وأعطي انطلاقته في عشرة أقاليم وذلك في يناير 2022، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج حوالي 104.000 باحثا عن الشغل، منهم 98.100 في إطار أوراش عامة مؤقتة، و5489 في إطار أوراش لدعم الإدماج المستدام،[4] وقد تم إطلاق النسخة الثانية من هذا البرنامج سنة 2023.

ومن خلال هذا البرنامج، تولت الحكومة بتوفير أجور الأشخاص الذين تم تشغيلهم، سواء الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة أو الذين لا يملكون مؤهلات للتشغيل، أما الشق الثاني من البرنامج فقد هم الإدماج المستدام، حيث تم اختيار مقاولات وتعاونيات

[1]– تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2023، ص: 52.

[2]– معطيات مأخوذة من تقارير الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2025، 2024، 2023، مرجع سابق.

[3]– جواب رئيس الحكومة حول السؤال المتعلق بموضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل"، مرجع سابق.

[4]– تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2024، ص: 40.

متضررة من الجائحة، تولت لجان جهوية بانتقائها ودعمها من أجل الاستمرار لمدة 18 شهرا، وإن هذه المقاولات والتعاونيات ستتلقى منحة تبلغ 1500 درهم عن كل أجير يتم تشغيله والتصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين على الأقل.[1]

- **تنزيل برنامج خاص بإحداث المقاولات "برنامج مقاولتي"**

يعمل البرنامج الوطني لدعم إحداث المقاولات "مقاولتي" على وضع تحفيزات تتمثل في المصاحبة والمواكبة قبل وأثناء وبعد إحداث المشاريع، وتتحمل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات مصاريف المصاحبة في سقف 10.000 درهم لكل حامل مشروع، مع تقديم تسبيق بدون فائدة في حدود 10% من مجموع مبلغ الاستثمار المحدد في 15 ألف درهم مسترجعة على مدى 6 سنوات، منها 3 سنوات مؤجلة الدفع، بالإضافة إلى تفويض تدبير ضمان بنسبة 85% من القرض من طرف الصندوق المركزي للضمان لفائدة البنوك لحساب الدولة.

وقد انطلق العمل بهذا البرنامج لتشجيع إنشاء المقاولات، ويتيح الدعم المنظم إستنادا إلى ثلاث مراحل أساسية تتعلق الأولى بالدراسة والتي من خلالها يتم المساعدة على دراسة السوق وتحليل البيانات والدراسة التقنية، والثانية تتعلق بالدعم والمساعدة على انطلاق العمل بالمشروع من خلال تصحيح خطة العمل، ومرحلة ثالثة تتعلق بالتتبع يتم من خلالها تشخيص وتتبع مختلف نشاطات المقاولة.

ويهدف هذا البرنامج بالأساس، إلى إحداث المقاولات الصغيرة جدا قصد تشجيع الشباب حاملي الشهادات على الانخراط في التشغيل الذاتي، وبصفة استراتيجية مواكبة الشباب الحامل للمشاريع من أجل مساعدتهم على إحداث أنشطتهم الذاتية، من خلال دعم حاملي المشاريع من جهة وضمان استدامة تدريجية للنسيج الاقتصادي الجهوي من جهة أخرى، وذلك من خلال نظام لتتبع المقاولات المحدثة خاصة خلال الفترة الحرجة لانطلاقة المشروع.

ويخص هذا البرنامج بالأساس، حاملي المشاريع التي تتراوح كلفتها الاستثمارية بين 50 و250 ألف درهم والمتوفرين على شرط السن ما بين 20 و45 سنة عند تاريخ دفع طلب القرض، وأن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الأساسي على الأقل أو تكوين من إحدى هيآت التكوين المتخصصة أو يكون مسجل بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وحامل لأول مرة لمشروع إحداث المقاولة، كما يمكن لخمس أشخاص على الأكثر أن يشتركوا في مشروع الاستثمار بكلفة تتراوح بين 50 و500 ألف درهم.[2]

[1]– كلمة وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين بتاريخ 18 يناير 2022.

[2]– الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، www.miepeec.gov.ma

وإنه بالنظر لأهمية هذا البرامج ومختلف البرامج الأخرى المتعلقة بدعم وتحفيز التشغيل، ومساهماتها المهمة في تحريك العجلة الاقتصادية وفي تحقيق التنمية الاجتماعية، ومحدداتها ونتائجها وأهدافها وفرص الشغل التي وفرتها وتحدياتها، غير أن السؤال يبقى مطروح حول مخرجات هذه البرامج وسياسات التشغيل الوطنية، وهل فعلا ساهمت في الارتقاء بمعدلات الشغيل والتخفيف من معدلات البطالة في المغرب، وكذا السؤال حول التحديات التي يواجهها مجال التشغيل، الأمر الذي سنعمل على توضيحه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: مخرجات وتحديات الاهتمام بتعزيز التشغيل بالمغرب

يعتبر التشغيل من القضايا الاستراتيجية التي تحظى بأهمية كبيرة في المغرب، حيث تم وضع العديد من المخططات والبرامج لتعزيزه والنهوض به، واتخذت الحكومة العديد من التدابير لدعم التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وإن هذه التوجهات حققت العديد من النتائج المتفاوتة، منها الإيجابية والسلبية، وهو الأمر الذي يجعلنا نبرز المعدلات الرسمية التي وصلت إليها وضعية التشغيل وذلك في (**الفقرة الأولى**)، وكذا إبراز التحديات المختلفة التي تواجه هذه الجهود في ظل مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية في (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: المعدلات الرسمية لمجال التشغيل

شكلت المعدلات الرسمية لمجال التشغيل، منعطفا مهما لاستعراض الإنجازات المحققة في خلق فرص الشغل ومعرفة المؤشرات الحقيقية لسوق الشغل ودراسة الإكراهات والتحديات التي تعاني منها، كما شكلت آلية لقراءة مدى فعالية السياسات التشغيلية والبرامج الموجهة لدعم التشغيل، ولمعرفة هذه الأرقام، سنعمل على إبراز أهم المعدلات الرسمية الوطنية لنشاط التشغيل ومعدلات البطالة (**أولا**)، وكذا المعدلات على المستوى المجالي (**ثانيا**).

أولا: المعدلات الوطنية لنشاط التشغيل ومعدلات البطالة

لا يمكن إنكار أنه وبالرغم من النتائج المهمة لسياسات التشغيل وعدد المستفيدين منها، إلا أن المعدلات الرسمية تعرف نتائج متوافقة تتجلى بالأساس في:[1]

أنه خلال سنة 2023 بلغ معدل نشاط التشغيل نسبة 43.6%، في حين وصلت نسبة البطالة إلى نسبة 13%، مع الإشارة أن هذه النسبة بلغت 9% سنة 2012، وبلغت نسبة 12.5% سنة 2022،[2] وإنه بين سنتي 2022 و2023، إرتفع

[1]- هذه المعطيات والأرقام مأخوذة من النشرات الإحصائية الفصل التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، للمزيد أنظر الموقع الرسمي للمندوبية، www.hcp.ma، وكذا أنظر التقرير:

- Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2023, haut-commissariat au plan.

[2]- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، مرجع سابق، ص: 32.

عدد العاطلين عن العمل بحوالي 138 ألف شخص، وذلك من مليون و442 ألف شخص عاطل سنة 2022 إلى مليون و580 ألف شخص عاطل سنة 2023، بزيادة قدرها 10% توزعت ما بين 90 ألف عاطل في المناطق الحضرية و 40 ألف عاطل في المناطق القروية، ويظل معدل البطالة أعلى بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما بنسبة 35.8%، وبين الحاصلين على الشهادات بنسبة 19.7%، وبين النساء بنسبة18.3%.

كما إرتفع حجم البطالة الناقصة بين سنتي 2022 و2023 على المستوى الوطني من 972 ألفا شخص إلى مليون و43 ألف شخص في سنة 2023، منها انتقلت من 520 ألف إلى 560 ألف في المناطق الحضرية، ومن 452 ألف إلى 483 ألف في المناطق القروية، وهو ما يؤشر على ارتفاع معدل البطالة الناقصة من 9% إلى 9.8% على المستوى الوطني، ومن 8.1% إلى 8.7% في المناطق الحضرية، ومن 10.4% إلى 11.6% في المناطق القروية.

وإنه بين سنتي 2022 و2023، عرف الاقتصاد الوطني فقدان حوالي 157 ألف منصب شغل، وذلك نتيجة انخفاض قدره 198 ألف منصب شغل في المناطق القروية، وزيادة قدرها 41 ألف منصب شغل في المناطق الحضرية، مع الإشارة إن الاقتصاد المغربي خسر سنة 2022 حوالي 24 ألف منصب شغل، وإنه بالموازاة مع تزايد معدلات البطالة خاصة في صفوف الشباب حاملي الشواهد العليا على المستوى الوطني، فإنه على المستوى المجالي تعرف تفاوتات مهمة.

ثانيا: المعدلات المجالية لنشاط التشغيل ومعدلات البطالة

على المستوى المجالي،[1] وفي سنة 2023، فقد سجلت خمس جهات معدلات نشاط أعلى من المعدل الوطني البالغ 43.6%، وهي جهات طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 48.7%، والدار البيضاء-سطات بنسبة 46.1% والجهات الجنوبية بنسبة 45.3%، ومراكش-آسفي والرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 44%، مع تسجل أدنى المعدلات في جهة الشرق بنسبة 40.1%، وبني ملال-خنيفرة بنسبة 40%، وسوس-ماسة بنسبة 39%، وبالمقابل في سنة 2021، سجلت فقط ثلاث جهات فقط معدلات نشاط أعلى من المعدل الوطني البالغ نسبة 45.3%، وهي جهات طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 49.8%، والدار البيضاء-سطات بنسبة 47.7%، ومراكش-آسفي بنسبة 46.8%.[2]

وإنه في سنة 2023 تركزت نسبة 69.8% من العاطلين عن العمل على المستوى الوطني في خمس جهات، وذلك في جهة الدار البيضاء-سطات بنسبة 25.8%، وجهة فاس-مكناس بنسبة 12.7%، ثم الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 12.3%، وجهة الشرق بنسبة 9.7%، وطنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 9.2%، في حين سجلت معدلات البطالة في الجهات الجنوبية نسبة 20.3%، وفي جهة الشرق بنسبة 19.6%.

[1]- Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2023, haut-commissariat au plan, p: 10.

[2]- Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2021, haut-commissariat au plan, p: 14.

وفي سنة 2021، كانت تتركز ثلاثة أرباع من العاطلين عن العمل بنسبة 71.6% على المستوى الوطني في خمس جهات، في جهة الدار البيضاء–سطات بنسبة 26.3%، والرباط–سلا–القنيطرة بنسبة 13.3%، ثم مراكش–آسفي بنسبة 12.4%، وطنجة–تطوان–الحسيمة بنسبة 9.8%، والجهة الشرقية بنسبة 9.7%، وفي المناطق الجنوبية بنسبة 20.1%، وفي الجهة الشرقية بنسبة 18.1%،[1] وإن هذه الجهات، هي نفسها تقريبا التي كانت تعرف معدلات بطالة كبيرة سنة 2016، حيث إن 5 جهات تجاوزت فيها نسبة البطالة 10%، وإن أعلى النسب سجلت في جهة الشرق سنة 2016 وذلك بمعدل 15.7%، وتتجلى الفوارق بشكل أكبر على مستوى البطالة الحضرية، حيث إن 4 جهات فقط من أصل 12 هي التي تعرف معدلات بطالة حضرية تقل عن المتوسط الوطني.[2]

ومن خلال ما سبق، فالأكيد إن وجود هذه النسب من معدلات التشغيل والمعدلات المستقرة للبطالة، سواء على المستوى الوطني وكذا المجالي، تؤكد لنا أنه وبالرغم من الجهود الكبيرة لتعزيز التشغيل ودعم مختلف البرامج في هذا الإطار، فإن معدلات البطالة إستمرت وإستقرت ولم تنخفض، وهو ما يمكن اعتباره راجع لمجموعة من الأسباب والتحديات سنعمل على إبراز أهمها.

الفقرة الثانية: تحديات تنزيل الخيارات الاستراتيجية في مجال التشغيل

بالرغم من الأهمية التي يعرفها تدبير استراتيجية التشغيل والرهانات المرجوة منها، وبالرغم من حجم برامج التشغيل وتنوعها ومستويات الدعم والمنح المخولة لها، وإنه بالإضطلاع على نسب البطالة بالمغرب والتي ظلت مستقرة لمدة طويلة وتعرف مستويات كبيرة في بعض الجهات، يمكن اعتبار أن سياسة وبرامج التشغيل يواجه تنزيلها العديد من التحديات والصعوبات، والتي يمكن تقسيمها بالأساس إلى تحديات بنيوية (**أولا**) وإلى تحديات تنظيمية (**ثانيا**).

أولا: التحديات البنيوية لتنزيل الخيارات الاستراتيجية في مجال التشغيل

إن تنزيل استراتيجية التشغيل وتدبير دعم مختلف البرامج المتعلقة بها، لم يخرج عن سياق مجموعة من التحديات البنيوية خاصة منها الإدارية والمالية التي يعرفها المغرب، حيث أن هذه التحديات مافتأت تشكل عائقا أمام مختلف الفئات الطامحة للشغل، والتي تتجلى بالأساس في الممارسات والظواهر التي تكرس عمليات التدبير الإداري والتي منها ظواهر الفساد والرشوة بالإدارة والتي ترتبط في جانب منها بممارسات ومسؤولية الأشخاص والموظفين المزاولين عملهم بالإدارة،[3] وكذا ضعف تدخلات المسؤولين وصناعتهم

[1]- Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2021, haut-commissariat au plan, p: 15.

[2]- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017، موضوع خاص بالفوارق الاجتماعية والمجالية، ص: 130.

[3]- جمعة قادر صالح: "الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون"، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص: 157.

للقرارات بجميع أصنافها، والتي تؤخر تنفيذ العديد من المشاريع العامة والخاصة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على إنجاز المشاريع وبالتالي على الحصول على فرص الشغل.

كما أن هذه التحديات، تتكرس بشكل مباشر في بطء وعدم وضوح مساطر وإجراءات تدبير البرامج والاستفادة منها وفي معالجة الطلبات، وكذا في العديد من مظاهر الإختلال الناتجة عن ضعف التنسيق القطاعي وضعف التتبع والمواكبة والإلتقائية، وكذا في الاستفادة من الدعم، حيث أن في بعض الأحيان يشكل الاستفادة من الدعم جزء أساسي للإنخراط في المنظومة اللأخلاقية، ولخضوع لبعض الممارسات مثل الزبونية في الإستهداف.

وعلى المستوى المالي، وبالرغم من أهمية الدعم المخصص للتشغيل، إلا أن هذا الدعم يبقى غير كافي خاصة في ظل تزايد عدد العاطلين، كما أن المجال الضريبي يعرف العديد من التحديات البنيوية المختلفة والتي لاتساعد ولاتشجع بشكل كبير على إحداث المقاولات وضمان الاستقرار التشغيلي، حيث يساهم هذا النظام في التهرب وعدم التصريح الضريبي أو التقليص بالمبالغ المصرحة، وهو مايؤثر على عدم التصريح بالأشخاص المشغلة والعديد من الممارسات الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، توجد تحديات متعلقة بالقطاع غير المهيكل، حيث تلجئ شرائح واسعة من الساكنة لهذا القطاع للهروب من البطالة، وهو ما يعمق الهشاشة في سوق الشغل ويحرم العاملين من حقوقهم، ويزيد من المنافسة غير المشروعة ويضيع على الدولة مداخيل ضريبية مهمة،[1] وإن معظم العمال المنتمين إلى هذا القطاع لايتوفرون على معايير عمل قانونية، حيث يستفيد فقط 24.1% من النشيطين المشتغلين من التغطية الصحية المرتبطة بالشغل،[2] وإنه بالإضافة إلى هذه التحديات البنيوية وأخرى، يعرف مجال التشغيل تحديات على المستوى التنظيمي.

ثانيا: التحديات التنظيمية لتنزيل الخيارات الاستراتيجية في مجال التشغيل

يعرف مجال التشغيل بعض التحديات التنظيمية، خاصة منها التي تواجه أسواق العمل بسب الاضطرابات المتعددة التي يعرفها الاقتصاد العالمي خاصة بعد سنة 2008،[3] وبسبب العولمة والتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية وتأثيراتها على استقرار الوظائف وخلق فرص عمل جديدة،[4] كما أنه يعرف تحديات مرتبطة بضعف إسهامات القطاع الخاص بجميع أصنافه في خلق هذه

[1]– مداخلة أحمد رضى شامي في اليوم الدراسي المنظم ما بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم 13 دجنبر 2021، حول موضوع الاقتصاد غير المنظم والتجارة الجائلة.

[2]– تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع: "المقاولة الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم"، إحالة ذاتية رقم 2016/27، ص: 19.

[3]– GUERRAOUI Driss: "Économies et Sociétés du XXIe Siècle: Réflexions et Défis Majeurs", Édition la croisée des chemins, 2016, p: 59.

[4]– Ajit Kumar Ghose, Nomaan Majid and Christoph Ernst: "The Global Employment Challenge", published by the International Labour Office, 2008.

الفرص وفي تحقيق نمو كبير يساعد على الرفع من اليد العاملة،[1] وكذا في الجانب المتعلق بمحدودية الجسور ما بين التشغيل وما بين ملاءمة عرض التكوين مع متطلبات سوق الشغل من الكفاءات.[2]

ومن جهة أخرى، تعرف برامج التشغيل تحديات تنظيمية من خلال وجود ضعف الرؤية في اختيار المشاريع وتتبعها، والتي لا تستجيب للشروط وللدراسات الناجحة، حيث من جانب المستفيدين فإن العديد من الأشخاص المتقدمين بطلبات الاستفادة وحتى المستفيدين، لا يهدفون إلى إنشاء أعمال قارة بقدر ما يهدفون إلى الاستفادة من الدعم والتمويل وذلك حتى يتسنى لهم تخصيصها الأموال لأمور أخرى، ومن جانب الإدارة، تعرف ضعف في توفر بعض أطرها على الخبرة والدراية اللازمة بمجال الأعمال وانتقاء المشاريع الناجحة، والتي تكون غالبا مبنية على أسس غير معقولة، وهو الأمر الذي يتأكد في كون أن عدد مهم من المشاريع التي استفادت من الدعم لم تستطع الصمود في وجه الأزمات وتوقفت أنشطتها.

كما أن الهيئات البنكية المكلفة بتنزيل برامج التشغيل، لم تستطع مواكبة هذا الرهان، حيث وبالرغم من مختلف الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع، إلا أن عمله لا ينسجم مع ما يشهده المغرب من حراك إيجابي في إعادة تنظيم وتهيئة عوامل الإنتاج وسوق العمل ورهان تشجيع وتنمية الاستثمار، وتتجلى أساسا هذه التحديات في عدم خضوع هذا النظام لمراقبة حقيقية وصارمة، وأن معدلات الفائدة مرتفعة جدا، والعقود التي تبرم بين المؤسسات والزبناء تتضمن واجبات المقترض وتغفل حقوقه، وأنه هناك شبه فراغ تشريعي فيما يتعلق بخصوصية الائتمان الاستهلاكي.[3]

وإنه وبالإضافة إلى التحديات التي تم الإشارة إليها، فمجال التشغيل بالمغرب يعرف صعوبات في النمو الاقتصادي لم يوفر معها فرصا كافية لتشغيل المواطنين في سن الشغل والمتزايد عددهم بين الشباب، وإن السياسات تعرف ضعفا في ولوج بعض الفئات إلى مناصب الشغل خاصة النساء وذلك بالرغم من مختلف الإجراءات القانونية المتخذة.[4]

وإن بيئة الأعمال وبالرغم من الإصلاحات المهمة فلازالت تعرف بعض الصعوبات في الولوج خاصة بالنسبة للشركات الناشئة،[5] كما أن مجال التشغيل يعرف تدني في جودة الشغل، وضعف في توضيح أدوار مختلف المتدخلين في إنعاش تشغيل الشباب وتفعيل هيئات حكامة سوق الشغل، وتوجد العديد من المشاكل المتعلقة بالوساطة في التشغيل، والضعف في حكامة النظام المعلوماتي المتعلق بالتشغيل وغيرها من التحديات.[6]

---

[1]- تقرير وعرض عام حول: "مشهد فرص العمل في المغرب، تحديد المعيقات أمام إقامة سوق شغل شاملة"، مجموعة البنك الدولي، 2021.

[2]- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022-2023، ص: 235.

[3]- رضوان زهرو: "نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى 2019، ص: 142.

[4]- تقرير حول: "تقدم نساء العالم 2015-2016، تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2016.

[5]- تقرير حول التشغيل في المغرب، البنك الدولي، 2021.

[6]- للمزيد بهذا الخصوص أنظر: التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022-2023، ص: 234-243.

الأكيد إن توجه المغرب لتعزيز التشغيل والنهوض به، وبالرغم من مختلف هذه التحديات التي تم الإشارة إليها، وكذا استقرار نسبة البطالة التي يمكن اعتبارها ناتجة عن زيادة عدد السكان، يمكن اعتباره حقق العديد من المكتسبات والنتائج المهمة سواء على مستوى التشغيل وتوفير فرص الشغل للعديد من الفئات، وأيضا على مستويات أخرى متعلقة بتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبجلب الاستثمارات، والزيادة في معدل النمو والناتج الداخلي الخام وغيرها.

خاتمة:

وفي الختام، تعد الخيارات الاستراتيجية للمغرب في تعزيز التشغيل تجربة فريدة إقليميا وقاريا، وشكلت خطوة مهمة في خلق فرص الشغل والمساعدة على إنشاء المقاولات ودعم مختلف مبادرات المشاريع التي تقدمت بها فئات الشباب والنساء والفئات الهشة، غير أنه يمكن اعتبار دعم هذا المجال وهذه البرامج لم يساهم بشكل كبير في تخفيف معدلات البطالة، ولعل معالجة هذا الأمر وتحقيق الأهداف والنتائج والفعالية المرجوة من التشغيل بشكل واضح ودقيق، يستدعي ضرورة المعالجة من خلال تفعيل العديد من المقترحات منها:

يتعين تيسير وتوحيد مساطر الاستفادة من مختلف برامج التشغيل، وذلك على مستوى مختلف الجهات والإدارات وجعل مساطر الاستفادة من الاستراتيجية في متناول الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجال القروي، كما يتعين العمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة في إعداد وتنزيل مختلف البرامج والمشاريع المتعلقة بالتشغيل، والعمل على التقييم الدوري والمستمر لهذه البرامج وذلك من أجل الضبط المبكر لمختلف الإكراهات التي تعرفها ومعالجتها.

يتعين ضرورة تعزيز التنسيق القطاعي في مجال التشغيل وتعزيز الإلتقائية وتوفير متطلبات العدالة الاجتماعية والمجالية، والتي ستساهم وستمكن من توفير ثلاث نتائج، الأولى هو إنخراط أكبر عدد ممكن من الشباب والنساء والفئات الهشة في استراتيجية التشغيل وفقا لتصوراتها وأهدافها، والثانية هو أن ذلك سيساهم ولو بشكل نسبي في تقليص معدلات البطالة خاصة في المجال القروي، الثالثة ستشكل مرتكز حقيقي لكسب وبناء الثقة المؤسساتية بين جميع الأطراف ذات الصلة.

العمل على التنزيل السليم لمختلف التشريعات والتنظيمات ذات الصلة بمجال التشغيل، خاصة منها ميثاق الاستثمار والتشريعات المتعلقة بمناخ الأعمال، كما يتعين الحرص على استدامة الدعم المالي اللازم لتنزيل مختلف الأوراش المتعلقة بالتشغيل والمراجعة الشاملة للأليات التي تهتم بهذا الدعم، مع الحرص على إعطاء الأسبقية للتخصصات والمجالات التي توفر مناصب الشغل.

الحرص على تقوية أدوار الرأسمال البشري من خلال دمج أسس ومتطلبات التشغيل مع الإصلاحات المرتبطة بمجال التعليم سواء الجامعي أو التكوين المهني وذلك بوضع استراتيجيات مندمجة، والعمل في هذا الإطار على وضع برامج قطاعية ملائمة لهذا التصور وتكون أكثر إنتاجية وفعالية لتوفير فرص الشغل، وتبني رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية العالمية وتركز على تعزيز الابتكار ودمج التكنولوجيا في العمل.

لائحة المراجع المعتمدة

المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

– إدريس الكراوي: "التنمية، نهاية نموذج؟"، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018.

– إدريس الكراوي: "إشكالية التشغيل، مقاربات وتوجهات"، مطبعة البيضاوي، الطبعة الأولى، 2014.

– جمعة قادر صالح: "الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون"، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.

– رضوان زهرو: "نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى 2019.

– المكي السراجي: "قانون المناصب المالية"، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الثانية 2020.

- **الخطب الملكية**

– خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020.

– الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

- **النصوص القانونية**

– الظهير الشريف رقم 1.93.16 الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج، ج.ر عدد 4195 الصادرة بتاريخ 24 مارس 1993، كما وقع تغييره وتتميمه بواسطة القانون 13.98 والقانون رقم 39.06، والقانون رقم 101.14.

– قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.90 الصادر بتاريخ (16 ديسمبر 2020)، ج.ر عدد 6944 مكرر الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2020.

– قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.125 الصادر في 16 من ربيع الآخر 1441 (13 ديسمبر 2019)، ج.ر عدد 6836 الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2019.

- **التقارير والمذكرات والمجالات**

- تقارير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفقة بمشاريع قانون المالية لسنة 2018، 2021، 2023، 2024، 2025.
- مشروع نجاعة الأداء قطاع الصناعة والتجارة المرفق بمشروع قانون مالية 2024.
- مشروع نجاعة الأداء لقطاع السياحة، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2024.
- خلاصة تقرير المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال حول موضوع "جيل جديد من الإصلاحات"، والمنعقدة بتاريخ 15 مارس 2023 بالرباط.
- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2022-2023.
- التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، أبريل 2021.
- البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2021 -2026.
- تقرير حول التشغيل في المغرب، البنك الدولي، 2021.
- تقرير وعرض عام حول: "مشهد فرص العمل في المغرب، تحديد المعيقات أمام إقامة سوق شغل شاملة"، مجموعة البنك الدولي، 2021.
- تقرير حول حصيل عمل الحكومة الخاص بالنهوض بالتشغيل، 2021.
- تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، مجلس المستشارين، يوليوز 2021.
- مذكرة تقديم مشروع قانون مالية 2021.
- مذكرة تقديم مشروع قانون المالية المعدل لسنة 2020.
- التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017، موضوع خاص بالفوارق الاجتماعية والمجالية.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع: "المقاولة الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم"، إحالة ذاتية رقم 2016/27.
- تقرير حول: "تقدم نساء العالم 2015-2016، تحويل الاقتصادات وإعمال الحقوق"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2016.
- مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 15، يونيو 2011.

- **المداخلات والعروض**

– كلمة وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس المستشارين بتاريخ 18 يناير 2022.

– جواب رئيس الحكومة حول السؤال المتعلق بموضوع "معادلة الاستثمار والتشغيل"، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، مجلس المستشارين، بتاريخ 10 ماي 2022.

– مداخلة أحمد رضى شامي في اليوم الدراسي المنظم ما بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم 13 دجنبر 2021، حول موضوع الاقتصاد غير المنظم والتجارة الجائلة.

– عرض وزير الشغل والإدماج المهني المقدم أمام المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول التشغيل، مجلس المستشارين بتاريخ 30 مارس 2021.

– العرض الذي قدم وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أمام أنظار الملك مُحَمَّد السادس بتاريخ 30 فبراير 2020.

– كلمة رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، بتاريخ 02 يوليوز 2018 حول موضوع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.

- **المواقع الإلكترونية الرسمية**

– الموقع الرسمي لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، www.miepeec.gov.ma

– الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط، www.hcp.ma

المراجع باللغات الأجنبية

– Greg J. Bamber, Fang Lee Cooke, Virginia Doellgast and Chris F. Wright: "International and Comparative Employment Relations: Global Crises and Institutional Responses", 7th Edition, Published by SAGE, 2021.

– GUERRAOUI Driss: "Économies et Sociétés du XXIe Siècle: Réflexions et Défis Majeurs", Édition la croisée des chemins, 2016.

– Ajit Kumar Ghose, Nomaan Majid and Christoph Ernst: "The Global Employment Challenge", published by the International Labour Office, 2008.

– Robert Castel: "les métamorphoses de la question social, une chronique du salariat", paris, fayard, 1995.

– Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2023, haut-commissariat au plan.

– Activité, emploi et chômage, résultats annuels 2021, haut-commissariat au plan.

– Enquête auprès des bénéficiaires du programme IDMAJ, rapport d'analyse, juin 2011.